الأمم المتحدة

A/HRC/PRST/23/1

الجمعية العامة

Distr.: General
27 June 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والعشرون
البند ١ من جدول الأعمال
المسائل التنظيمية والإجرائية

بيان الرئيس*

بيان الرئيس ١/٢٣
حالة حقوق الإنسان في ميانمار فيما يتصل بمسلمي الروهينجيا في ولاية راخين وغيرهم من المسلمين

أدلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، في الجلسة ٤٠، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالبيان التالي:

"إن مجلس حقوق الإنسان:

(أ) يعرب عن بالغ قلقه إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ميانمار وبخاصة ضد مسلمي الروهينجيا في ولاية راخين وغيرهم من المسلمين في ميانمار؛

(ب) يحيط علماً بالبيان الذي أدلى به الرئيس يو ثين سين في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، والذي أكد فيه أن جميع مرتكبي العنف سيلاحقون قضائياً وفق أقصى ما يقتضيه القانون من صرامة، ويشير إلى إنشاء اللجنة المركزية المعنية بتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين عقب صدور تقرير لجنة التحقيق المستقلة المعنية بمسألة راخين؛

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته الثالثة والعشرين (A/HRC/23/2)، الفصل الأول.

الرجاء إعادة الاستعمال

(ج) يذكر بمختلف البيانات الصادرة عن الأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، والتي حثوا فيها سلطات ميانمار على حماية السكان المدنيين من العنف، وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن البيان الذي أدلت به المفوضة السامية في إحاطتها لمجلس حقوق الإنسان في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣؛

(د) يحث حكومة ميانمار على اتخاذ تدابير فورية لوضع حد لجميع أعمال العنف القائم على أساس الدين وجميع انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد المسلمين، ويهيب بالزعماء السياسيين والدينيين في البلد تغليب الحل السلمي من خلال الحوار؛

(هـ) يهيب بحكومة ميانمار أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب فيما يتصل بجميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث، بما في ذلك العنف القائم على أساس الدين، بما يشمل العنف ضد المسلمين، عن طريق إجراء تحقيق كامل وشفاف ومستقل في جميع التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(و) يهيب أيضاً بحكومة ميانمار أن تكفل، بالاشتراك مع المجتمع الدولي وفقاً للقانون الدولي، عودة جميع اللاجئين والأشخاص المشردين من ديارهم، بمن فيهم المسلمون؛

(ز) يحث حكومة ميانمار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تدمير أماكن العبادة والمقابر والبنية التحتية والمباني التجارية أو السكنية التي تعود ملكيتها لجميع فئات السكان؛

(ح) يحث حكومة ميانمار على منح حقوق المواطنة الكاملة لمسلمي الروهينجيا في راخين، وفق إجراءات قانونية شفافة، بما في ذلك عن طريق مراجعة قانون الجنسية لعام ١٩٨٢؛

(ط) يهيب بحكومة ميانمار أن تضمن التعاون الكامل مع جميع الأطراف وأن تسمح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة، ويحث في هذا الصدد الحكومة على تنفيذ مختلف اتفاقات التعاون التي لم تنفذ بعد والتي أبرمت بين سلطات ميانمار والمجتمع الدولي من أجل توزيع المساعدات الإنسانية في جميع المناطق المتضررة، بما فيها ولاية راخين، دون أي تمييز؛

(ي) يُهيب أيضاً بحكومة ميانمار أن تسرع عملية إنشاء مكتب قطري وفقاً لولاية المفوضة السامية؛

(ك) يشجع حكومة ميانمار على مواصلة تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان بشأن هذه المسألة."